

AR

CD/22/xx

الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

22-23 يونيو 2022

تعزيز العمل الإنساني الاستباقي في الحركة

سبيلنا للمضي قدما

وثيقة معلومات أساسية

وثيقة من إعداد: الصليب الأحمر الألماني
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ
واللجنة الدولية للصليب الأحمر

جنيف في سبتمبر 2021

تقدم هذه الوثيقة معلومات أساسية ومسوغات للقرار الذي يقترحه الصليب الأحمر الألماني والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ (مركز المناخ) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، لزيادة العمل الاستباقي كي يتسنى للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) والاتحاد الدولي واللجنة الدولية معاً "حركة" مساعدة السكان الذين يعيشون في ظروف هشة على حماية أنفسهم وسبل عيشهم بشكل أفضل من الآثار الوشيكة للظواهر القسوى، بينما تحافظ على دورها كجهة رائدة في هذا المجال وتعززه. ويرمي القرار المقترح إلى زيادة قدرات مكونات الحركة على اتخاذ إجراءات قبل حدوث ظواهر قسوى عن طريق توسيع نطاق أساليب العمل الاستباقي كي تشمل عدد أكبر من السياقات القطرية وتغطي عدداً أكبر من السكان، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مناطق تعاني من النزاعات، والتصدي للمخاطر المركبة، وإدراج العمل الاستباقي في الأطر والعمليات التشغيلية والقانونية، وزيادة توافر التمويل وإمكانية الاستفادة منه بحيث يشمل من يحتاج إليه، متى يحتاجون إليه؛ وتعزيز تبادل المعارف، والتعلم والتوجيه والمناصرة في ما يتعلق بالعمل الاستباقي لضمان تلبية احتياجات الناس وأولوياتهم بشكل أفضل.

مقدمة ومعلومات أساسية

لقد بين تقرير الاتحاد الدولي عن الكوارث في العالم لسنة 2020، وتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مؤخراً، أن الظواهر الجوية والمناخية القسوى، كالأعاصير وموجات الحر والجفاف والفيضانات وحرائق الغابات، ازدادت تواتراً وحدة. وباتت أزمة المناخ تهدد حياة الناس وسبل عيشهم بشكل متزايد، لا سيما في الأماكن الهشة وتلك المتضررة من النزاعات، كما يبينه [تقرير اللجنة الدولية بعنوان "عندما يتحول المطر إلى غبار"](#). وتؤثر الظروف الجوية والمناخية القسوى بشكل غير متناسب على بعض الفئات وتزيد من تأثيرهم بأخطار المستقبل وآثارها الطويلة الأجل. يضاف إلى ذلك إنه عندما تتجمع الأخطار، يمكن لآثارها أن تتضاعف بطريقة لم يسبق لها مثيل ولم يسبق أن تضطر الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الإنسانية إلى مجابهتها من قبل. وقد تبينت هذه "الآثار التراكمية" على المجتمعات أثناء جائحة كوفيد-19 حيث لم تراجع أخطار الظواهر الجوية والمناخية القسوى بينما كان العالم يسعى إلى التكيف مع الجائحة.

وقد تعهدت مكونات الحركة بزيادة جهودها للوقاية من عواقب تغير المناخ وتوقعها والتأهب لها ومواجهة العواقب الإنسانية المتزايدة لتغير المناخ كما يبينه [تقرير طموح الحركة للتصدي لأزمة المناخ و ميثاق المناخ والبيئة من أجل المنظمات الإنسانية](#). إن التقدم التقني الذي تم تحقيقه في العقود الأخيرة، يتيح بشكل متزايد توقع وقت ومكان حدوث الظواهر القسوى والأثر الذي يمكن أن تستتبعه. ويمنح ذلك للحركة الوقت اللازم لاتخاذ التدابير اللازمة قبل أن تتحول الظواهر القسوى إلى كوارث، ومن ثم إنقاذ الناس وسبل عيشهم.

وبناء على عقود من الخبرة في مجال الحد من خطر الكوارث والإنذار المبكر والعمل المبكر، تصدرت الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي الجهات التي استخدمت التقدم التكنولوجي والدروس المستخلصة من كل عناصر ذلك النهج بتطوير مفهوم [التمويل القائم على التوقعات](#)، الذي يعد أحد أساليب العمل الاستباقي. وتسعى أساليب العمل الاستباقي، من قبيل التمويل القائم على التوقعات، إلى تقليل المعاناة البشرية والخسائر والأضرار عن طريق تمكين الجهات المعنية، وبالأخص المجتمعات المتضررة، من اتخاذ تدابير قبل حدوث ظاهرة ضارة محتملة. وترتبط هذه الأساليب عادة التنبؤات الجادة وتقييم المخاطر بخطط العمل وتدعم على أمثل وجه باتفاقات تمويل سبق ترتيبها. ويجري إعداد خطط العمل هذه مسبقاً، وهي توضح وظيفة كل جهة ومتى تقوم بها وكيف. وتتضمن الأعمال الاستباقية (التي تدعى أحياناً أيضاً "التدابير المبكرة") مثلاً توفير النقد وخدمات الصرف الصحي ولوازم النظافة الصحية وعدد الإيواء قبل وقوع الصدمات، واتخاذ تدابير لصون سبل المعيشة، مثل إجلاء المشية. والغرض من هذه التدابير الاستباقية هو محاولة الوقاية من آثار ظاهرة ضارة محتملة أو التقليل من وقعها على الأقل، ويجري اتخاذها عند بلوغ عتبات أو بواعث حاسمة للتنبؤ. وبالنظر إلى العمل الشامل الذي يتطلبه وضع أساليب عمل استباقية (مثل تحديد مستوى البواعث، وخطط العمل، وتوفير المعدات، وتنظيم السلاسل اللوجستية)، فإنها تقع بين التأهب للكوارث ومواجهتها وتتطلب نهجاً قائماً على التعاون.

وتطبق الجمعيات الوطنية التمويل القائم على التوقعات في 30 بلدا حاليا حيث تتصدى لمخاطر مثل موجات الحر والبرد والأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف وانجرافات الرماد البركاني. وفي سنة 2018 أنشأ الاتحاد الدولي مفهوم الإجراءات القائمة على التوقعات في إطار صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث، وهي آلية تمويل مكرسة تتيح التمويل للجمعيات الوطنية عندما تكون لديها خطط عمل (بروتوكولات العمل المبكر) وعندما تشير التوقعات إلى احتمال وقوع ظاهرة قصوى. وقد ألهمت الامكانية الابتكارية المهمة للتمويل القائم على التوقعات العديد من الجهات خارج الحركة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وشبكة ستارت، وهي عبارة عن اتحاد للمنظمات غير الحكومية يرمي إلى تمويل ووضع أساليب عمل استباقية مماثلة. وتنفذ أساليب العمل الاستباقي عموما في ما يزيد على 56 بلدا وساعدت على تحقيق إنجازات مهمة في مجال السياسة تساهم في خلق زخم عالمي لزيادة العمل الاستباقي، بما في ذلك قرارين من قرارات الأمم المتحدة (القرار [A/RES/74/218](#) والقرار [A/RES/72/132](#))، واتفق مجموعة السبعة لمكافحة المجاعة [G7 Famine Compact](#) والمذكرة التوجيهية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التأهب للكوارث [ECHO Guidance Note on Disaster Preparedness](#)، وكلها تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز العمل الاستباقي.

وهناك أدلة متزايدة على أن العمل الاستباقي ينقذ الأرواح وسبل العيش، ويمكن أن يعجل المساعدة الإنسانية ويقلل تكلفتها ويجعلها أكثر صونا للكرامة. زد على ذلك أن "خطة العمل الاستباقي" الحديثة قد حضرت الاستثمار في خدمات الأنواء الجوية والمناخية والبحوث التحليلية والاستشرافية والحوكمة وبناء القدرات في جميع أنحاء العالم، وحفزت التعاون بين المنظمات خارج القطاع الإنساني، كما بينه إطلاق شراكة العمل المبكر المستنير بالمخاطر (الشراكة) [Risk-informed Early Action Partnership](#). ومركز العمل الاستباقي [the Anticipation Hub](#). ويستضيف الاتحاد الدولي هذه الشراكة التي أنشئت أثناء قمة الأمم المتحدة بشأن العمل المناخي في 2019 بهدف حماية مليار شخص من الكوارث. وتجمع الشراكة أوساط المناخ والتنمية والعمل الإنساني، وتسعى إلى تسهيل الاستثمار في نظم الإنذار المبكر وتحسين التغطية. ويشجع مركز العمل الاستباقي الذي أطلق في شهر ديسمبر 2020 ويستضيفه GRC والاتحاد الدولي ومركز المناخ، تبادل المعرفة والخبرة بين العاملين في مجال العمل الاستباقي وجهود التعلم المتبادل ويدعو إلى زيادة العمل الاستباقي، ويدعمه أكثر من 80 شريك (أغسطس 2021)، بمن فيهم الجهات الإنسانية والحكومات ومؤسسات البحوث.

وعلى الرغم من هذه التطورات المشجعة، لم تحقق إمكانيات نهج العمل الاستباقي بالكامل حتى الآن. ولا يزال التمويل القائم على التوقعات يركز على المخاطر المناخية والجوية ذات الآثار المباشرة كالأعاصير والفيضانات بقدر أكبر حاليا مما يركز على الظواهر الأقل استرخاء للانتباه مثل موجات الحر أو الجفاف. وقد زادت جائحة كوفيد-19 أيضا ضرورة النظر إلى ما يتجاوز المخاطر المناخية والجوية وإدراج مخاطر وأزمات أخرى ومراعاة الآثار التراكمية على أوجه الضعف عندما تتجمع عدة أخطار في آن معاً. ويمكن للآثار التراكمية للظواهر الجوية والمناخية القصوى والهشاشة والنزاعات والعنف، أن تزيد من أوجه الضعف أو تولد أوجه ضعف جديدة، وتؤدي، إلى جانب عوامل أخرى، إلى انعدام الأمن الغذائي أو إلى النزوح. ويمثل التحدي الكبير الآخر في كيفية تكيف العمل الاستباقي في السياقات المتأثرة بالنزاعات.

يضاف إلى ذلك أنه مع زيادة عدد التدابير الاستباقية والزخم الذي تكتسبه المبادرات العالمية، تزداد الحاجة إلى تنسيق أساليب العمل والأنشطة لضمان التماسك وزيادة الأثر إلى أقصى حد وتحقيق التغيير التحويلي المرجو. ولكي تصبح أساليب العمل الاستباقي أكثر تحذرا في النظام الإنساني، يجب أن تُدمج في الصكوك والأطر القانونية والتشغيلية القائمة. ويتعين على الجهات الفاعلة المحلية، بما فيها الحكومات، أن توجه هذا العمل وتعدده بالاشتراك مع السكان الذين يعيشون في ظروف هشة وبشاركون في وضع خطط العمل الاستباقي التي ينبغي اتخاذها عند توقع حدوث ظواهر قصوى.

الهدف والجدوى

إن الغرض من القرار المقترح هو حمل مكونات الحركة على زيادة الأخذ بالعمل الاستباقي. ويعني ذلك، أولا، بذل المزيد من الجهود بتوسيع نطاق العمل الاستباقي ليشمل الأخطار المناخية والجوية الأقل وضوحا، مثل موجات الحر والجفاف، وكذلك المخاطر والأخطار التي لا ترتبط بالضرورة بالمناخ والجو، مثل الأوبئة وانعدام الأمن الغذائي ونزوح الأشخاص المتضررين، وضمان توسيع نطاق انتشاره

ليشمل المزيد من الناس والبلدان. وثانياً، يعني تحسين هذا العمل بتحسين النهج القائمة لمعالجة المخاطر التراكمية، وبالتالي ضمان تغطية العمل الاستباقي للأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاعات والذين غالباً ما يتأثرون بشكل غير متناسب بالظواهر القسوى، وبالاستثمار في زيادة إمكانية وقدرة النظام على الاستجابة بشكل جماعي وبطريقة منسقة. وثالثاً، يعني الاضطلاع بهذا العمل معاً بدمجه في الأطر والعمليات التشغيلية والقانونية، وتوفير قدر أكبر من التمويل والحصول عليه حتى يصل إلى من يحتاجون إليه عندما يحتاجون إليه، وتعزيز تبادل المعرفة والتعلم والتوجيه والمناصرة بشأن العمل الاستباقي لضمان تلبية احتياجات الناس وأولوياتهم بشكل أفضل.

ويتأشى توسيع نطاق العمل الاستباقي مع عدد من السياسات والعمليات ذات الصلة داخل الحركة وخارجها. ويشجع القرار [IC/19/R733](#) "قوانين وسياسات الكوارث التي لا تُغفل أحداً"، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في سنة 2019، على النظر، حسب الاقتضاء، في النهج المبتكرة لإدارة مخاطر الكوارث، مثل استخدام التمويل الاستباقي، بما في ذلك البواعث القائمة على التوقعات للإفراج المبكر وفي الوقت المناسب عن التمويل المخصص للتخفيف من وقع الكوارث بسرعة. ويؤكد القرار [IC/19/R333](#) "حان وقت العمل: التصدي للأوبئة والجوائح معاً"، الذي اعتمده أيضاً المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، أهمية منح الأولوية للوقاية والتأهب والاستثمار في ذلك وتوفير التمويل المحفز لدعم العمل الاستباقي. وتحدد وثيقة "طموح الحركة لمعالجة أزمة المناخ" إمكانية الحصول على الأموال ومساعدة الحكومات على إنشاء آليات للعمل الاستباقي كوسائل لتحقيق الحد من مخاطر الكوارث بمراعاة تغير المناخ. ويمثل أحد أهداف استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 في مساعدة الناس على توقع الأزمات ومواجهتها والتعافي منها بسرعة. وتدعو الاستراتيجية، بين جملة أمور، إلى استخدام التكنولوجيا والابتكار لتوقع المخاطر والكوارث وتطبيق التدابير الاستباقية في وقت مبكر وتوفير التمويل الذي يمكن توقعه. وحدد الاتحاد الدولي، في إطار خطته وميزانيته للفترة 2021-2025، هدفاً يتمثل في زيادة رصيد صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث بثلاثة أضعاف ليصل إلى 100 مليون فرنك سويسري، يخصص 25٪ منها لتمويل العمل الاستباقي. وتسعى الاستراتيجية المؤسسية للجنة الدولية إلى دعم المجتمعات المحلية لتحسين قدرتها على إدارة الضغوط المستقبلية الناجمة عن الآثار المركبة للنزاعات وتغير المناخ. ويدعو قراران من قرارات الأمم المتحدة ([A/RES/74/218](#) و [A/RES/72/132](#)) إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز آليات العمل الاستباقي للحد من آثار الكوارث والاحتياجات الإنسانية.

تحليل: العناصر الرئيسية لتعزيز العمل الاستباقي

يربط القرار المقترح الحركة بتموحي مشترك لتوسيع نطاق العمل الاستباقي بهدف تحسين تغطيته وجودته وفعالته، والاعتراف بمختلف أدوار ومسؤوليات ولايات كل مكون من مكونات الحركة. وبناء على ذلك، يدعو القرار مكونات الحركة إلى تعزيز الجهود القائمة وتنسيقها ومواءمتها وتوحيدها. ويشرح هذا القسم مسوغات اقتراح فقرات منطوق القرار من 1 إلى 9:

فقرات منطوق القرار

الفقرة 1: زيادة المشاركة في العمل الاستباقي

لزيادة العمل الاستباقي وضمان تغطية المزيد من الناس، من الأهمية بمكان زيادة عدد الجمعيات الوطنية المشاركة في ذلك العمل الاستباقي. كما أن من شأن زيادة مبادرات العمل الاستباقي التشغيلية أن يسهم في إثبات المفهوم، وأن يسفر بالتالي عن تحول إضافي نحو تطبيق العمل الاستباقي في النظام الإنساني.

الفقرة 2: اتخاذ خطوات أقوى لمعالجة الأخطار الأقل وضوحاً والأبطأ حدوداً

سيتطلب توسيع نطاق العمل الاستباقي أيضاً استكشاف نهج استباقية وتوسيع نطاقها لتشمل الأخطار المناخية الجوية التي لم تعالج بعد معالجة كافية، باتخاذ تدابير استباقية، ومنها موجات الحر والجفاف التي غالباً ما تكون آثارها أقل وضوحاً.

الفقرة 3: زيادة التركيز على المخاطر التراكمية

عند وقوع أخطار مختلفة في وقت واحد أو نتيجة لخطر آخر، يمكن أن تضاعف أثر بعضها بعضا بطرق لم يسبق لها مثيل ولم تواجه المجتمعات المحلية والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الإنساني مثلها من قبل. ولما كانت الحركة تعمل في العديد من البيئات المتعددة المخاطر، ينبغي أن يعكس العمل الاستباقي تعقيد المخاطر في الميدان من أجل التصدي لها وتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية بشكل أفضل.

الفقرة 4: تعزيز العمل الاستباقي في سياق النزاعات

تحد النزاعات المطولة والعنف المزمّن إلى حد كبير من إمكانيات وقدرة مواجهة آثار الظواهر الجوية والمناخية القسوى بطريقة فعالة ومنسقة، ويتأثر الناس في مثل هذه الحالات بصورة غير متناسبة. وعلاوة على ذلك، غالبا ما يكون الإنذار المبكر والعمل الاستباقي في مثل هذه السياقات ضعيفا جدا. ويمكن أن يلعب تحسين نظم الإنذار المبكر، وضمان استخدامها وضمان اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب والحصول على التمويل الاستباقي في مثل هذه الحالات دورا حاسما في تحقيق أثر إنساني مستدام.

الفقرة 5: استكشاف الفرص المتاحة لتوقع الأخطار والمخاطر الأخرى

لقد كانت آثار الظواهر الجوية القسوى محور العديد من مشاريع التمويل القائم على التوقعات حتى الآن. وهناك أيضا أسباب أخرى للمعاونة والخسائر البشرية، مثل الأوبئة - وهي حقيقة أكدتها جائحة كوفيد-19 الأخيرة بشكل صارخ - وانعدام الأمن الغذائي والزوح. ويوفر التقدم المحرز في تحسين نظم الإنذار المبكر فرصا متزايدة أيضا لاستباق الأخطار والمخاطر خلاف المخاطر المناخية والجوية والتصرف قبل وقوعها.

الفقرة 6: تشجيع إنشاء آليات التمويل وتكييفها

فيما نجح صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث من إنشاء آلية للتمويل تتيح للجمعيات الوطنية اتخاذ تدابير استباقية قبل وقوع الظواهر الجوية القسوى، مع برنامج الاتحاد الدولي للتمويل القائم على التوقعات، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود والدعم السياسي على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والدولية من أجل تكييف آليات التمويل الاستباقي القائمة وإنشاء آليات جديدة لإتاحة اتخاذ تدابير استباقية لمواجهة الأخطار والمخاطر التي لم يتم تغطيتها بعد. إن تيسير الاستفادة من عدد أكبر من آليات التمويل ودعوة الدول والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى إلى تخصيص تمويل للعمل الاستباقي، هو سر توفير طريقة مستدامة لتغطية المزيد من الناس. وينبغي أن تركز أدوات التمويل المخصصة للعمل الاستباقي على الأثر البشري، وأن تضمن أن يستهدف التمويل الأشخاص الأكثر تعرضا للخطر ويصل إليهم بأكثر قدر من الكفاءة حتى يتمكنوا من اتخاذ تدابير للحد من أثر الظواهر القسوى. وينبغي أن تستند إلى بيانات جادة وتخطيط محلي يركز على المخاطر، وأن تكون شفافة وتشاركية وخاضعة لمساءلة المجتمعات المستهدفة، وأن تعمل بالتنسيق مع الآليات القائمة، وأن تصرف التمويل وفقا لقدرة التنفيذ.

الفقرة 7: إدماج التدابير الاستباقية في نظم وعمليات إدارة الكوارث بالجمعيات الوطنية

تمثل قدرات الجمعيات الوطنية أساس العمل الاستباقي الناجح. وتقوم الجمعيات الوطنية بوضع تدابير وأنظمة استباقية لتنفيذها، وتعمل مع خدمات الأرصاد الجوية والمائية حول تحديد البواعث الممكنة، وتشرك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ. غير أن الجمعيات الوطنية قد تحتاج إلى موارد ودعم تقني للعمل في هذه المجالات. وينبغي أن تهدف إلى إدماج العمل الاستباقي والتمويل القائم على التوقعات في أنظمة وعمليات إدارة مخاطر الكوارث بحيث تصبح جزءا من الأعمال العادية بدلا من أن تكون نهجا مبنيا على المشاريع.

الفقرة 8: دعوة الحكومات إلى ضم العمل الاستباقي إلى برامجها

تؤدي الحكومات دورا حاسما في دفع العمل الاستباقي داخل بلدانها بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بما فيها الجمعيات الوطنية. ومن شأن ضم العمل الاستباقي في الأطر الحكومية لإدارة مخاطر الكوارث، وخطط التكيف الوطنية وما يتصل بها من سياسات وأطر تمويل أن يتيح بذل جهود متضافرة والتغلب على الحواجز القطاعية إذا ما استندت إلى عتبات منسقة للإفراج عن الأموال المخصصة مسبقا

وخطط العمل المنسقة (المشتركة). ويمكن أن تؤدي الجمعيات الوطنية دورا رائدا في دعم التخطيط الحكومي وعقد اجتماعات مع الجهات المعنية، وذلك من خلال المساهمة ببحرتهما في العمل الاستباقي وتبادل البيانات والمعلومات والتخطيط المبكر.

الفقرة 9: الاستعانة لمركز العمل الاستباقي والمساهمة فيه

لزيادة العمل الاستباقي، من المفيد أن يكون هناك حيز مشترك بين القطاعات للتفكير في فعالية مختلف أنواع التدابير الاستباقية، وتبادل الدروس المستخلصة، واستكشاف الأدوات والمواد الإرشادية والابتكارات والممارسات الجيدة. ومركز العمل الاستباقي عبارة عن منصة إلكترونية تجمع العلوم والسياسات والممارسات بشركاء من مختلف مكونات الحركة والجامعات ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات والجهات المانحة والمبادرات الشبكية.

التبعات على الموارد

تختلف التبعات على الموارد باختلاف القدرات والموارد المتاحة للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية ومركز المناخ، وطبيعة برامج وعمليات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والسياق الذي تُنفذ فيه.

ويمكن أن يطلب القرار من مكونات الحركة أن تدرس احتياجات وإمكانيات البرامج والعمليات لتحقيق الزيادة المنشودة، بما في ذلك استخدام التقييمات الحالية. وقد يشمل ذلك تحديد الأهداف، وصياغة استراتيجية، واتخاذ تدابير محددة و/أو ترتيب أولوياتها، مثل وضع أو توسيع نطاق مشروع للتمويل القائم على التوقعات، وتقديم المساعدة التقنية، ودعم القدرات وتعزيز وتبادل المعرفة والتعلم مع ما يترتب على ذلك من تبعات على الميزانية.

وبينجي، حيثما أمكن، زيادة الميزانيات و/أو إعادة تخصيص الأموال لتمويل الأنشطة الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المقترحة. وحيثما وجدت شراكة قائمة أو كانت للجمعيات الوطنية مواردها الخاصة، أمكن لها أن تضع نهجا كاملا للتمويل القائم على التوقعات. ويمكن للجمعيات الوطنية أن تكمل ذلك أيضا بفتح بديلة تضم إطارا "أكثر مرونة" لصنع القرار (مثل حكم الخبراء) يربط تقييمات المخاطر والإنذار المبكر بالعمل الاستباقي. وفي حالات أخرى، يلزم الحصول على الدعم التقني أو المالي من مكونات الحركة لتمكين الجمعيات الوطنية من تنفيذ العمل الاستباقي.

ويتبين من المشاورات التي أجريت ضرورة قيام مكونات الحركة بالاستثمار في تعزيز قدراتها التنظيمية وخبراتها في مجال العمل الاستباقي. ويمكن أن يشمل ذلك ضمان توفير عدد كاف من الموظفين لتمكينهم من وضع وتنفيذ وتوسيع نطاق نهج العمل الاستباقي، مع زيادة الاهتمام بالظواهر الأبطأ حدوثا والأقل وضوحا، والأخطار والمخاطر الأخرى، والمخاطر التراكمية وتطبيق التدابير الاستباقية في سياق النزاعات، وتيسير التنسيق والدعم التقني بين مكونات الحركة. ويرجح أن يشمل ذلك أنشطة مثل جمع البيانات وتحليلها، وتحديد البواعث والتدابير الاستباقية، ووضع الإجراءات، وتدريب الموظفين والمتطوعين، وتطوير مواد التوعية والتوجيه بشأن العمل الاستباقي بشكل عام، فضلا عن موارد وأدوات وتوجيهات أكثر تحديدا لتطبيق العمل الاستباقي على الأخطار والمخاطر الأخرى، والمخاطر التراكمية، وأماكن النزاعات. كما يرحب ان يتطلب أيضا تدريب الموظفين والمتطوعين على المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالعمل الاستباقي، بما في ذلك عنصر البواعث وخطط العمل وخيارات التمويل. ويدعو القرار المقترح أيضا مكونات الحركة إلى المساهمة بنشاط في أعمال مركز العمل الاستباقي. ويمكن أن تشمل تلك المشاركة أيضا تبادل المعارف والأدلة وأفضل الممارسات في مجال العمل الاستباقي وتقديم الموارد اللازمة لضمان استمراريته ومواصلة تطويره كمنصة مركزية للعمل الاستباقي. ويشجع القرار مكونات الحركة على الدعوة إلى إنشاء أو تكييف التمويل الاستباقي مع الدولة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى، مثل الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف، أو المبادرات الرامية إلى تمكين الجمعيات الوطنية من تنفيذ أو توسيع نطاق العمل الذي يستبق المخاطر والحالات التي لا تعطيها الآليات القائمة. وقد تشمل الأنشطة، بين جملة أمور، تمويل الدراسات وتكييف الإجراءات وتعزيز الموارد البشرية.

وقد لا يتطلب دمج العمل الاستباقي موارد كبيرة، إذ ينبغي أن تكون الالتزامات متسقة إلى حد كبير ومتوافقة مع الاستراتيجيات والبرامج والأطر القائمة. وتتمتع مكونات الحركة بالفعل بإمكانية الاستفادة من العديد من الأدوات والموارد التي يمكن تكييفها لدمج العمل الاستباقي، مثل إطار التأهب للاستجابة الفعالة، والمبادئ التوجيهية لنظم الإنذار المبكر والتأهب النقدي. وقد يلزم في بعض الحالات بذل جهود إضافية، خاصة فيما يتعلق برفع وعي السلطات الحكومية والدعوة إلى دمج العمل الاستباقي في استراتيجيات إدارة المخاطر و/ أو إنشاء آلية للتنسيق بين الوكالات.

التنفيذ والمتابعة

يتوقف نجاح هذا القرار على مدى نجاح كل مكون من مكونات الحركة في الوفاء بالالتزامات وتطبيقها في سياساته وإجراءاته الخاصة. وبغية الإبلاغ جماعياً عن التقدم المحرز في التنفيذ، وتقييم الثغرات القائمة، وتوحيد التوصيات الإضافية، يطلب القرار، في الفقرة 10 من منطوقه، تقديم تقرير مرحلي إلى مجلس المندوبين في سنة 2023 والنظر في إدراج مفهوم العمل الاستباقي في جدول أعمال المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين.

الخاتمة والتوصيات

في ضوء التحديات الملحة التي يفرضها تغير المناخ والزراعات وانعدام الأمن الغذائي والزوح، وفي الآونة الأخيرة جائحة كوفيد-19، ينبغي أن تزيد الحركة مشاركتها في العمل الاستباقي. فهناك أدلة متزايدة على أن العمل الاستباقي ينقذ الأرواح وسبل المعيشة ويمكن أن يعجل المساعدة الإنسانية ويزيد مردوديتها، ويجعلها أكثر صوناً للكرامة بالمقارنة مع استجابة تقوم على رد الفعل. ولذلك، يتزايد الاعتراف به كحل مهم، ويجري إدماجه تدريجياً في إدارة المخاطر الإنسانية والكوارث للحد من آثار الظواهر القسوى. وعلى الرغم من هذه التطورات المشجعة، يمكن، بل ويجب، بذل قدر أكبر بكثير من الجهود كي يحصل المزيد من الناس على المساعدة قبل وقوع ظواهر يمكن التنبؤ بها.

ويوفر اجتماع مجلس المندوبين لسنة 2022 فرصة مناسبة للحركة للإعلان عن التزامها بتوسيع نطاق العمل الاستباقي بهدف تحسين التغطية والجودة والفعالية. ويسعى القرار المقترح إلى توسيع نطاق هذا النهج لتطبيقه على المزيد من الأخطار والمخاطر، وتعزيز قدرات الحركة وخبراتها، ودعم عملها في مجال المناصرة من أجل التغلب على الحواجز التي تحول دون الارتقاء بالوتيرة المطلوبة، بهدف مساعدة الحركة على تلبية احتياجات وأولويات الناس الذين يعيشون في أصعب الظروف بشكل أفضل. ويستند القرار إلى عقود من الخبرة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، والإنذار المبكر والعمل المبكر، وإعداد برامج التمويل القائم على التوقعات. وسيساعد على توطيد وتوسيع نطاق الالتزامات القائمة، مثل طموح الحركة لمعالجة أزمة المناخ وعدد من القرارات التي تم اعتمادها في الحركة وخارجها (مثل القرار 33IC/19/R3 والقرار 33IC/19/R). ومن شأن قيام الحركة بتكليف عملياتها وإجراءاتها، أن يحسن قدرتها على توقع أخطار الظواهر القسوى والتخفيف من حدتها، وأن يساهم بشكل مهم في التخفيف من معاناة الناس الذين يعيشون في ظروف هشة وتقليل خسائرهم.